الأمم المتحدة

DP/2024/22

Distr.: General
2 April 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2024

3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024، نيويورك

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025، وتقرير عن النتائج التي حققها الصندوق في عام 2023

موجز

يعرض هذا التقرير استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025 والنتائج المحققة في عام 2023. وهو يتناول التقدم المحرز في ثلاثة من مجالات النتائج وهي: التعجيل بالتحول الاقتصادي الأخضر الشامل والمتنوع؛ وزيادة تدفقات التمويل العام والخاص؛ وتعزيز نظم السوق وآليات التمويل العام والخاص. ويقدم التقرير أيضا تحليلات للفعالية المؤسسية للصندوق ونتائج التقييم الرئيسية.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي: (أ) الإحاطة علما بالتقرير؛ و (ب) الإشادة بما أحرزه الصندوق من تقدم في إجراء إصلاحات لتعزيز تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025؛ و (ج) تشجيع الصندوق على بحث سبل الاضطلاع بدور معزز كجهة تقوم بتقديم وتجميع التمويل الحفاز والمختلط لأهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال التعاون على نحو أكثر انتظاما مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات التمويل الإنمائي؛ و (د) تجديد الالتزام بدعم الصندوق لتلبية احتياجاته من موارد النمو الأساسية البالغة 25 مليون دولار سنويا من الموارد العادية وفقا للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025.

290424 170424 24-06056 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – تحليل السياق 3

ثانيا – أداء الصندوق وأبرز ملامحه 4

ألف – إنجازات الصندوق 4

النتيجة 1: التعجيل بالتحول الاقتصادي الأخضر الشامل والمتنوع 4

الناتجان 2 و 3: زيادة تدفقات التمويل العام والخاص وتعزيز نظم السوق وتحسين آليات التمويل 11

الشراكات الاستراتيجية للأمم المتحدة الرامية إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة 13

باء – تحليل الفعالية المؤسسية 15

جيم – التزام قوي بالتقييم والتعلم 17

ثالثا – استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2025: ملاحظات رئيسية 18

رابعا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وخطة تمويل التنمية في المستقبل 22

أولا - تحليل السياق

1 - تقف أقل البلدان نموا، التي تزخر بالموارد الطبيعية والسكان الشباب وروح الابتكار، على أهبة الاستعداد لتحقيق نهضة. وفي حين أن النمو والتقدم المحرز في مجال التنمية في الآونة الأخيرة كانا متواضعين، فإن هذه الدول تبدي التزاما ثابتا بالتقدم. فهي تعمل بنشاط على بناء القدرة على الصمود وتعزيز التعاون الإقليمي واحتضان التكنولوجيا. ومع ذلك، فإنها تواجه أيضا مجموعة من التحديات، بما في ذلك تغير المناخ، والخلافات الجيوسياسية، والتفكك الاقتصادي، والضغط المستمر الناجم عن ارتفاع تكاليف المعيشة. وفي حين أن التوقعات لعام 2024 تشير إلى معدل نمو متواضع يبلغ 5 في المائة، وهو تحسن طفيف مقارنة بالعام السابق، فإن النمو لا يزال أقل بكثير من هدف 7 في المائة المتوخى في سياق أهداف التنمية المستدامة، مما يؤكد وجود عقبات مستمرة[1].

2 - ويؤدي تقلب السلع الأساسية، مثل المعادن والنفط والقطن، إلى تقويض آفاق النمو. ولا تزال نسبة مذهلة تبلغ 82,6 في المائة من أقل البلدان نموا تعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات السلع الأساسية. وقد تصاعدت خدمة الدين الخارجي إلى حوالي 60 بليون دولار في عام 2023، مما أدى إلى إجهاد القدرات المالية وعرقلة التعافي الاقتصادي[2].

3 - ومما يضاعف من هذه الضغوط المالية الانخفاض المقلق في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي هي بمثابة حبل نجاة بالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا. وعلى الرغم من أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية بلغت مستويات قياسية في عام 2022، انخفضت المعونة المقدمة إلى أفريقيا بنسبة تزيد على 7 في المائة[3]. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مصدر هام آخر من مصادر رأس المال في أقل البلدان نموا، ذروته في عام 2015 قبل أن يتضاءل ليصل إلى 23 بليون دولار سنويا، وهو ما يشكل 3 في المائة من المجموع فقط بالنسبة للبلدان النامية. وقد أدت الأزمات العالمية الأخيرة إلى تفاقم هذا الانخفاض، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا بنحو 16,5 في المائة في عام 2022[4].

4 - وفي هذا السياق، يؤدي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دورا حفازا حاسما في دعم أقل البلدان نموا. وهو يستفيد من قدرات وأدوات التمويل الفريدة والشراكات التعاونية للتخفيف من مخاطر الاستثمار وتعبئة رأس المال المؤثر من أجل التنمية.

---

(1) United Nations Department of Economic and Social Affairs (2024). World Economic Situation and Prospects.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) United Nations Conference on Trade and Development (2023). Global Investment Trends Monitor, No.45.

ثانيا – أداء الصندوق وأبرز ملامحه

ألف – إنجازات الصندوق

5 – يدعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أقل البلدان نموا لتحقيق ثلاث نتائج إنمائية متكاملة واستراتيجية: (أ) التعجيل بالتحول الاقتصادي الأخضر الشامل والمتنوع عن طريق (ب) حفز تدفقات إضافية من رؤوس الأموال الخاصة والعامة و (ج) تعزيز نظم السوق وآليات التمويل. وهو يقوم بنشر مجموعة من الأدوات المالية والخدمات الاستشارية المالية والخبرات الإنمائية في خمسة مجالات ذات أولوية.

النتيجة 1: التعجيل بالتحول الاقتصادي الأخضر الشامل والمتنوع

6 – للمساهمة في اقتصادات خضراء شاملة للجميع، يساعد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على زيادة توافر رأس المال والمنتجات والخدمات الرقمية والمالية لصالح الأفراد والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الصعيد المحلي وفي مرحلة "الميل الأخير". ويساعد دعم تعبئة رأس المال أيضا في تمويل البنية التحتية لبناء القدرة على الصمود.

الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع

7 – يناصر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع وحلول التمويل الرقمي التي لا تترك أحدا خلف الركب وتساعد في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2023، دعم البرنامج إصلاحات السياسات والأنظمة لتمكين الاقتصادات الرقمية، وتجريب وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية والمالية التي يقودها القطاع الخاص والتي استفاد منها ملايين الأشخاص وآلاف المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

8 – وفي سبيل تطوير البيانات من أجل اتخاذ قرارات أفضل بشأن التحول الرقمي، نفذ الصندوق سجل أداء الاقتصاد الرقمي الشامل في 25 بلدا في عام 2023. ويحدد سجل الأداء الحواجز السوقية ويدعم الحكومات في تحديد أولويات التنمية الرقمية الشاملة مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. ومنذ إطلاقه في عام 2019، ساعد سجل الأداء 120 جهة حكومية وجهات معنية أخرى على تتبع التحول الرقمي وتصميم الاستراتيجيات والسياسات الرقمية. وقد استرشد 17 مشروعا من مشاريع الإجراءات السياساتية و 10 من الإجراءات السياساتية التي جرى إصدارها ببيانات بطاقة الأداء، حيث اعتمدت 10 بلدان رسميا بطاقة الأداء كأداة رسمية لقياس التحول الرقمي.

9 – وفي منطقة المحيط الهادئ، دعم الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 12 حلا مبتكرا في مجال التمويل الرقمي والتأمين ضد مخاطر المناخ والكوارث القائم على الوسائل الرقمية. ويسر الصندوق أول حل على الإطلاق للحوالات المالية باستخدام الهواتف المتنقلة من أجل إجراء التحويلات بين فيجي وفانواتو. وساهم في صياغة ست سياسات ولوائح واستراتيجيات لتعزيز اقتصاد رقمي أكثر شمولا. ويشارك أكثر من مليون شخص حاليا في خدمات مالية رقمية أكثر شمولا وبأسعار معقولة، وقد أصبح هذا العمل ممكنا بدعم من حكومات أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي.

10 – وفي بنغلاديش، يشمل الدعم الذي يقدمه الصندوق للخروج من فئة أقل البلدان نموا حلولا رقمية لربط تدفقات التحويلات المالية (25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بالاستثمارات المنتجة التي

يستفيد منها المهاجرون وأسرهم. ويساعد الصندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الملابس الجاهزة من خلال الانتقال الأخضر وإدماج مبادئ حقوق الإنسان في العمليات الأساسية. وقد أدت الشراكات القائمة مع شركات التكنولوجيا المالية والمصارف إلى تصميم وتنفيذ الخدمات المالية الرقمية لتحسين قدرة القوة العاملة على الصمود، وخاصة النساء. وتشمل هذه الخدمات منتجات التأمين والمنصات الرقمية لمدخرات المعاشات التقاعدية والقروض المتناهية الصغر لمواجهة تحديات التدفقات النقدية.

11 - وفي جميع أنحاء أفريقيا، وطد الصندوق تعاونه مع المصارف المركزية والوزارات التنفيذية لدعم سياسات التحويلات المالية المنسقة من أجل تعزيز فرص الاستفادة منها وخفض تكاليفها. وأدت شراكة قائمة مع تسعة وسطاء ماليين من القطاع الخاص إلى إنشاء قنوات للتحويلات الرقمية يستفيد منها 000 916 من المهاجرين ذوي الدخل المنخفض وأسرهم، بزيادة ملحوظة بنسبة 25 في المائة عن العام السابق. وقد عززت هذه الجهود المشتركة بشكل واضح وضع التحويلات المالية، حيث يسَّرت 1,3 مليون معاملة في عام 2023 ليصبح المجموع التراكمي 5 ملايين معاملة منذ بدء المشروع.

12 - وفي شمال أوغندا، دخل الصندوق في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز فرص حصول صغار المزارعين على التمويل من خلال حلول التكنولوجيا المالية والتصنيف الائتماني البديل. وقد يسرت هذه المبادرة، التي شكلت النساء فيها 66 في المائة من المقترضين بينما شكل الشباب نسبة 50 في المائة منهم، الإقراض الرقمي من خلال القروض القروية ورابطات الادخار وتعاونيات المزارعين. وقام مصرف التنمية الأوغندي بتأمين رأس مال من خلال الإقراض الفرعي للتعاونيات. ويدعم الصندوق تكرار هذا النموذج في ملاوي.

13 - وبدعم من الاتحاد الأوروبي، ساعد الصندوق 11 مؤسسة غانية على توسيع نطاق الخدمات المالية للنساء والشباب، التي استفاد منها 000 161 من العملاء المسجلين منذ عام 2019. وساعد الصندوق الهيئة الوطنية للأوراق المالية والبورصات على وضع مبادئ توجيهية للتمويل الجماعي القائم على الاستثمار من أجل إتاحة التمويل للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وإرساء الأساس لإدماج التمويل الجماعي في منظومة تمويل المشاريع في مرحلة بدء التشغيل والمراحل المبكرة.

14 - وبدعم من مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى جانب الاتحاد الأوروبي، أطلق الصندوق المسابقة الخاصة بالتكنولوجيا المالية في منطقة البحر الكاريبي، بالشراكة مع الحكومات ومن خلال الاستفادة من شركات التكنولوجيا المالية المحلية والعالمية لتقديم حلول جاهزة للسوق من أجل تعميم الخدمات المالية الرقمية والتجارة الإلكترونية. وحصل خمسة فائزين بالجوائز على مبلغ 000 500 دولار في شكل تمويل قائم على الأداء لتوسيع نطاق حلول الأموال المتنقلة والتجارة الإلكترونية للأشخاص المحرومين في منطقة البحر الكاريبي.

التمويل التحويلي المحلي

15 - في عام 2023، واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دعم التمويل التحويلي دون الوطني في خمسة مجالات: التحويلات المالية الحكومية الدولية، والإيرادات من المصادر الخاصة، وأسواق رأس المال المحلية، وصناديق الاستثمار، والضمانات.

16 - واضطلع الصندوق بدور محوري في النهوض بالخطاب العالمي بشأن تمويل البلديات. وبصفته مشاركا في تنظيم الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات الذي أجراه تحالف مالقة لعام 2023، فقد وفر منصة عالمية لاستكشاف نُهُج التمويل دون الوطنية وتسليط الضوء على القوة التحويلية لإصلاحات السياسات والأدوات المبتكرة في سياق إتاحة تدفقات رؤوس الأموال في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للحكومات المحلية.

17 - وتجاوز التزام الصندوق بالتمويل دون الوطني نطاق السياسة العامة وأنشطة الدعوة. ففي عام 2023، ساعدت أكثر من 375 حكومة محلية في توسيع الحيز المالي لخدمة مجتمعاتها المحلية بشكل أفضل. وعزز الصندوق نظم التحويلات المالية الحكومية الدولية في 25 بلدا لدعم توزيع الموارد على نحو أكثر إنصافا وزيادة فعالية الحكم المحلي.

18 - وفي سيراليون، دخل الصندوق في شراكة مع مجلس مدينة فريتاون لاختبار نموذج لتحسين فرص حصول أكثر من مليون نسمة على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. وبدعم تمويلي من حكومة سويسرا ومركز جنيف للمياه، أُنجز العمل في 40 نقطة جديدة لتوزيع المياه و 15 مرحاضا عاما. وستعمل هذه المرافق وفقا لنماذج أعمال مستدامة، بما يضمن إيرادات كافية لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة. وستفيد آليات التمويل التجريبية جهود البلديات الرامية إلى اجتذاب استثمارات إضافية في البنى التحتية الأساسية للمياه والصرف الصحي.

19 - ويساعد برنامج المدن الذكية الخضراء لرابطة أمم جنوب شرق آسيا 15 مدينة في ستة من بلدان جنوب شرق آسيا على وضع آليات تمويل دون وطنية مبتكرة للتنمية الحضرية المستدامة. وفي مدينة بانيوماس بإندونيسيا، دعم الصندوق مؤسسة مملوكة للدولة ومتعهِّدا من القطاع الخاص لوضع حلول مجدية ماليا لزيادة إعادة تدوير النفايات غير العضوية وتحسين إدارة النفايات العضوية. وتسير بانيوماس على الطريق الصحيح للوصول بحجم النفايات في مطامر النفايات إلى نسبة الصفر في غضون عامين وتخطط لجمع النفايات من مدن أخرى في غضون خمس سنوات، وتوسيع نطاق أعمالها في إدارة النفايات.

20 - ويدعم الصندوق برنامج اللامركزية المالية في الصومال وإنشاء منظومات مالية للبلديات. وفي عام 2023، ساعد على إجراء تحويلات مالية إلى 36 مقاطعة، وهو ما يشكل زيادة عن 19 مقاطعة في عام 2019، حيث قدم تمويلا استثماريا تحفيزيا لـ 59 مشروعا من مشاريع البنية التحتية. وقد استُرشد به في وضع سياسات اللامركزية المالية في ثلاث في الولايات الأعضاء في الاتحاد ولوائح جديدة للإيرادات المحلية في بونتلاند، وساعد على تنمية القدرات البشرية والمؤسسية. وجرت تعبئة الموارد المحلية إلى حد كبير، حيث جمعت المقاطعات في صوماليلاند وبونتلاند أكثر من 70 مليون دولار و 26 مليون دولار من الإيرادات من المصادر الخاصة، على التوالي.

21 - وفي أوغندا والصومال وكينيا، يعمل الصندوق، بدعم من حكومة سويسرا، على تعزيز دور الحكومات المحلية في توفير الخدمات والفرص الاقتصادية للمشردين قسرا. وفي الصومال، دعم الصندوق إدماج مسائل التشرد في عمليات ولوائح التخطيط البالغة الأهمية ومخصصاتها من الميزانية. وساعد في وضع خطط عمل لتعزيز الإيرادات وإدارة الأصول لمدينتين، وتعزيز التمويل المستدام وتحسين نوعية الخدمات العامة. وأدى بناء البنية التحتية للمياه التي تعمل بالطاقة الشمسية وسوقين لفائدة النازحين إلى

إيجاد فرص عمل مع توليد إيرادات للمدن. ووفرت إحدى الشراكات القائمة مع مؤسسة مالية محلية التمويلَ لمشاريع صغيرة ومتناهية الصغر يديرها نازحون، ولا سيما النساء.

22 - وقد أرست هذه المبادرات الأسس للنازحين لإعادة بناء حياتهم بكرامة، وعززت إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، ويمكنها في نهاية المطاف أن تفتح لهم مسارات للخروج من دائرة النزوح. ومن المتوقع أن يسترشد عمل المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنزوح الداخلي بالنهج المبتكر الذي يتبعه الصندوق إزاء حلول التمويل المتعلقة بالتشرد.

23 - واختُتمت المبادرة الإنمائية لشمال أوغندا التي استهل تنفيذها منذ أمد بعيد في عام 2023، وخلفت آثارا إيجابية في منطقة من المناطق المتأثرة بالنزاع. ومن بين هذه الآثار إصلاح أكثر من 400 كيلومتر من الطرق، وتعزيز الحوكمة وإدارة الإيرادات في 18 مقاطعة، والاستثمار في 17 مشروعا من مشاريع البنى التحتية الاقتصادية مثل الأسواق ومرافق تجهيز المنتجات الزراعية. وساعدت المبادرة على تحسين النظم المحلية لتمليك الأراضي، وهو ما أتاح للأعمال التجارية الزراعية الصغيرة الحصول على ائتمانات تجارية. وأدى إصدار أكثر من 000 4 شهادة من شهادات ملكية الأراضي العرفية في ثلاث مقاطعات، إلى جانب إنشاء آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، إلى الحد بدرجة كبيرة من النزاعات المتصلة بالأراضي، وتعزيز المزيد من الاستقرار والأمن.

تمويل التمكين الاقتصادي للمرأة

24 - دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الاستثمارات المبتكرة المراعية للمنظور الجنساني وحلول التمويل، بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص وسائر كيانات الأمم المتحدة. وغالبا ما تكون التدخلات شاملة وجزءا من مبادرات مواضيعية أخرى.

25 - ومن خلال توفير حلول تنمية القدرات والتمويل، يمكِّن برنامج "المدينة الشاملة للجميع" (IncluCity) المدن من تطوير خدمات وبنية تحتية وفرص اقتصادية شاملة للجميع ومراعية للمنظور الجنساني. وطور البرنامج بطاقة المدينة لتصنيف مدى الإدماج، وهي البطاقة التي تساعد البلديات على ربط خطط الإدماج والتمويل. وفي عام 2023، عزز مجلس بلدية مبالي في أوغندا عمليات التخطيط والميزنة التي يضطلع بها وقام بتركيب خمسة خزانات مياه جديدة مضاءة بالطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة، مما أدى إلى تحسين سلامة النساء والأطفال الذين يجلبون المياه إلى حد بعيد.

26 - ويمكِّن الصندوق المرأة في المجتمعات الريفية، كما هو الحال في شمال أوغندا. وقد أنشأت شراكة مع شركة Nyowe Ventures منصة رقمية لربط الجهات الفاعلة في سلاسل قيمة جوز الشيا وعباد الشمس بالأسواق والمعلومات والمدخلات الزراعية الأساسية ومقدمي الخدمات المالية. وارتبط بالمنصة أكثر من 000 100 مزارع، 73 في المائة منهم من النساء. وزود التدريب 163 من الرواد المجتمعيين (80 في المائة منهم من النساء) بالأدوات اللازمة لتقديم تعليم في مجال المهارات الرقمية وتسهيل التحاق المزارعين بالمنصة.

27 - ويظل تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية من ركائز استراتيجية الصندوق. وفي ميانمار، تعاون الصندوق مع ثلاث مؤسسات للتمويل البالغ الصغر لوضع خطط عمل للمسائل الجنسانية. وأدى ذلك إلى ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات وسهل تطوير الخدمات الرقمية المراعية للمنظور

الجنساني، مما أفاد في نهاية المطاف أكثر من 000 400 من العملاء (75 في المائة منهم من النساء) في جميع أنحاء البلد.

28 - وأعلن الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بالشراكة مع تحالف إيلا إمباكتا (EllaImpacta Alliance)، وهو اتحاد يضم شركات ومؤسسات خيرية تقودها نساء، عن مبادرة المدن التي تقودها النساء لتعزيز استيعاب الجميع وتمكين المرأة. وبدأت عملية الاشتراك في التصميم لمدة 12 شهرا في عام 2023.

تمويل العمل المناخي والطاقة النظيفة والتنوع البيولوجي

29 - يوفر التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ الذي يديره صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية آلية قطرية معترفا بها دوليا للحصول على التمويل للعمل المناخي وتوجيهه مباشرة إلى الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية. وفي عام 2022، عزز إنشاء معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) 14093:2022 مكانة التسهيل الائتماني كوسيلة فعالة لتقديم التمويل للعمل المناخي وتقديم المساعدة ذات الصلة على المستوى المحلي.

30 - وقد اتسع نطاق أثر التسهيل الائتماني بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث انطوى على قيام 38 بلدا بتنفيذ أو تصميم إجراءات التكيف مع المناخ، وهو ما شكل زيادة تقارب ثلاثة أضعاف منذ عام 2019. ويشارك في هذه المبادرة أكثر من ثلثي جميع أقل البلدان نموا وثماني دول جزرية صغيرة نامية. وفي عام 2023، تعاون التسهيل الائتماني مع أكثر من 277 حكومة محلية، وهو ما عاد بالنفع على أزيد من 16 مليون شخص. وتمثَّل معلم هام في بنن في موافقة الصندوق الأخضر للمناخ على رصد مبلغ يتجاوز 9 ملايين دولار لتوسيع نطاق التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ من خلال الصندوق الوطني للبيئة والمناخ. ومن المتوقع أن يستفيد من هذا التوسع 1,9 مليون شخص، ليصل العدد الإجمالي للمستفيدين في بنن إلى 2,7 مليون شخص. ويمكن للبلدان الأخرى أن تنظر في استنساخ هذا النموذج.

31 - وحقق التسهيل الائتماني تعبئة قياسية للموارد في عام 2023، حيث حصل على أكثر من 60 مليون دولار، وقدم ما يقدر بنحو 21 مليون دولار في شكل تقديم المنح وتنمية القدرات وتوفير الدعم التشغيلي. وقد قام منذ إنشائه بتعبئة أكثر من 200 مليون دولار، وأحرز تقدما كبيرا نحو تحقيق هدفه الطموح المتمثل في جمع 500 مليون دولار بحلول عام 2027.

32 - واتسع نطاق برنامج المحيط الهادئ للتأمين والتكيف مع المناخ الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ليشمل خمسة بلدان بحلول نهاية عام 2023، فدعم النظم الإيكولوجية للسوق من أجل تقديم حلول مبتكرة لتحويل المخاطر لفائدة المجتمعات المحلية الضعيفة. وقد استفادت أكثر من 676 12 أسرة معيشية، تمثل حوالي 000 60 فرد، من خطط التأمين المتناهي الصغر البارامتري التي يدعمها الصندوق والتي توفر الحماية المالية من الصدمات المناخية.

33 - ودعم هذا البرنامج وضع استراتيجية وخارطة طريق إقليميتين لتمويل مواجهة مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ، مما زاد من تعزيز التأهب والقدرة على الصمود. وأنجزت دراسات جدوى للتأمين ضد المخاطر البارامترية في أربعة من أقل البلدان نموا في أفريقيا، هي السنغال وسيراليون وملاوي والنيجر، مما أرسى الأساس لتنفيذه في المستقبل وتوسيع نطاق تغطيته.

34 - ويركز برنامج الطاقة التابع للصندوق على تهيئة بيئات تمكينية لأسواق الطاقة النظيفة المستدامة. وهو يوفر التمويل التحفيزي والخدمات الاستشارية، ويساعد الشركات على أن تصبح جاهزة للاستثمار وجذب رأس المال الخاص لتوسيع نطاق عملياتها وتعظيم آثارها.

35 - وفي عام 2023، باعت 25 شركة من شركات خدمات الطاقة التي يدعمها الصندوق أكثر من 110 000 من مواقد الطهي المحسنة والنظم الشمسية والحلول المبتكرة الأخرى في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وإثيوبيا وأوغندا. ومن خلال تعزيز الطاقة النظيفة، يحسن الصندوق الحياة ويساهم في التخفيف من أثر تغير المناخ ومكافحة إزالة الغابات في بعض النظم الإيكولوجية الأكثر أهمية في العالم. وفي عام 2023، جمعت استثمارات الصندوق مبلغا إضافيا قدره 10 ملايين دولار. وقامت الشركات المدعومة بإنشاء أكثر من 500 1 وظيفة.

36 - وقدم برنامج CookFund في جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويجري تنفيذه بالتعاون مع الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 62 منحة تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من 5 ملايين يورو لدعم المشاريع الصغيرة التي تقدم حلول الطهي النظيف، والتي يستفيد منها أكثر من 000 41 مستخدم نهائي. وقد خفض البرنامج انبعاثات الكربون بما يقدر بنحو 588 114 طنا، مع تحسين النتائج المتعلقة بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. وتؤدي هذه المبادرة دورا أساسيا في دعم تحقيق الهدف الوطني المتمثل في استخدام الطهي النظيف في 80 في المائة من الحالات بحلول عام 2033.

37 - واستمر التعاون العالمي الاستراتيجي من خلال الصندوق في دوره كعضو في الفريق التوجيهي لمبادرة PAYGo PERFORM التابعة للرابطة العالمية للإضاءة من خارج الشبكة، التي تعزز مقاييس الأداء الموحدة لمنشآت الطاقة الشمسية خارج الشبكة. ودعمت الشراكة القائمة مع التحالف العالمي من أجل مواقد طهي نظيفة توسيع نطاق حلول التمويل المبتكرة لتكنولوجيات الطهي النظيف.

38 - ويدير الصندوق أمانة الصندوق العالمي للشعاب المرجانية، وهو مبادرة للتمويل المختلط للتعجيل بالحلول التجارية والمالية التي تحمي الشعاب المرجانية، وتعزز الاقتصادات المحلية، وتعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ومن خلال الجمع بين صندوقٍ للمنح يديره صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوقٍ للاستثمار، وسع الصندوق العالمي للشعاب المرجانية حافظة أنشطته في عام 2023، وقام بدعم مشاريع في 19 بلدا وحشد بشكل مباشر مبلغا يتجاوز 35 مليون دولار. وجمعت المبادرة، منذ إطلاقها في عام 2020، مبلغ 225 مليون دولار، بما في ذلك 90 مليون دولار للمنح و 135 مليون دولار من خلال صندوق الاستثمار.

39 - وبالتعاون مع الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المحليين، دعم الصندوق العالمي للشعاب المرجانية حماية شعاب البحر العظيم في فيجي. وتتضمن هذه المبادرة شراكة مع شركة ماتاناتاكي (Matanataki)، وهي شركة محلية لتطوير الأعمال وإدارة الاستثمار، من أجل تقديم المساعدة الفنية والحد من المخاطر التي تهدد رأس المال لاحتضان المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفيا والتي تركز على حماية الشعاب المرجانية. وبحلول عام 2023، تم دعم سبع مؤسسات للأعمال التجارية لتصبح جاهزة للاستثمار، في مجالات منها الأسمدة العضوية، ومطامر القمامة الصحية، وتربية

الأحياء المائية، ومصـــائد الأســماك المســتدامة. وتتوقع المبادرة اقتراض ما يصـــل إلى 50 مليون دولار من مستثمري القطاع الخاص، مع تأمين مبلغ 14 مليون دولار بالفعل في شكل التزامات ميسرة.

40 - ويهدف مشروع متنزه كيبيرا الوطني في بوروندي، الذي يموله صندوق بناء السلام ويقوده صندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية، إلى تحويل المتنزه من قاعدة للجماعات المسـلحة فيما مضـى إلى محفز للسلام الإقليمي والاستدامة البيئية. وفي عام 2023، سهل المشروع إنشاء مؤسسة كيبيرا، المكرسة لتعزيز قيادة جهود الحفظ وتعزيز السـلام. ويسـاهم في هذا المشـروع مرفق الطبيعة (Nature Facility)، الذي أنشـأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع صـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية. ويعزز اتفاق للإدارة المشـتركة لمدة 10 سـنوات أُبرم بين المؤسـسـة وحكومة بوروندي وجود الدولة في المتنزه وينشـئ آلية تمويل مسـتدامة للحفظ والتنمية. وحشـدت المؤسـسـة مبلغا إضـافيا قدره 2,25 مليون دولار من مسـاهمات القطاع الخاص. ويقوم الصـندوق أيضـا بتيسير الاستثمار في شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة الكهرمائية لتلبية الطلب على الكهرباء والابتعاد عن الاعتماد غير المستدام على الفحم للحصول على الوقود، إلى جانب بحث خطة للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لإصـــلاح مسـتجمعات المياه ومكافحة التحات. ويعمل هذا المشـروع كنموذج للاسـتفادة من الحلول القائمة على الطبيعة لبناء السـلام والتحوُّل في مرحلة ما بعد النزاع.

تمويل النظم الغذائية المستدامة

41 - واصل الصندوق تقديم الدعم لحلول التمويل للبلديات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في النظم الغذائية المســـتدامة، وذلك في كثير من الأحيان من خلال إقامة شـــراكات مع كيانات تابعة للأمم المتحدة. وفي بابوا غينيا الجديدة، يشـــجع جهد تعاوني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصـالات مشاركة المرأة في سلاسل قيمة الكاكاو والفانيليا ومصـائد الأسـماك. ووسـع الصـندوق نطاق شـبكات الهاتف المحمول والخدمات المالية الرقمية في المناطق الريفية من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص، مما أدى إلى تعيين أكثر من 400 وكيل مصرفي جديد واجتذاب 000 80 من العملاء الجدد. وافتتح بنك شريك أكثر من 300 حساب مصرفي لشركات صغيرة في عام 2023، مما يدل على الأثر الإيجابي للبرنامج.

42 - وفي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم الصـــندوق تمويلا حفازا لتحويل النظم الغذائية، بما في ذلك القروض البالغة الصـــغر وضـــمانات الحافظات الموجهة عن طريق مقدمي الخدمات المالية المحليين. وقد مكن ذلك من الاسـتثمار في المشـاريع الصـغيرة عبر النظم الغذائية، بهدف تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصـــمود. واســـتفاد من هذه المبادرة 900 1 من طالبي الائتمان، بما في ذلك 300 1 امرأة و 400 شاب، ورافق ذلك الدعم المقدم لتطوير مهارات التخطيط المالي والتجاري.

43 - وفي ميانمار، دعم الصـندوق مؤسـسـات التمويل البالغ الصـغر لتوفير الخدمات الإرشـادية والتمويل للمزارعين والمؤسـسـات التجارية البالغة الصـغر من مختلف الفئات العرقية، بما في ذلك المشـردون داخليا. وقد استفاد 500 4 شخص من ذلك، مع التركيز بشكل بارز على النساء (87 في المائة).

44 - وبالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية ومبادرة التكيف في أفريقيا، أطلق الصـندوق في عام 2023 برنامج تسـريع العمل من أجل الأمن الغذائي لمبادرة التكيف في أفريقيا من أجل الاسـتثمار في حلول النظم

الغذائية القادرة على التكيف مع المناخ. وهو يركز على تعزيز مؤسسات الأعمال التي تحدِث أثراً إيجابياً في الطبيعة وتركز على التكيف في الأسواق الناشئة والجديدة في أفريقيا.

الناتجان 2 و 3: زيادة تدفقات التمويل العام والخاص وتعزيز نظم السوق وتحسين آليات التمويل

حشد التمويل وتحفيزه

45 - يتيح صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التمويل العام والخاص بشكل مباشر وغير مباشر لدعم المشاريع المستدامة للمؤسسات التجارية والحكومات المحلية. وهو يستخدم مجموعة من الأدوات، بما في ذلك المنح الرأسمالية والقروض والضمانات والمساعدة التقنية، فضلا عن العلاقات مع الأطراف الثالثة المموِّلة.

46 - ومرفق بريدج (BRIDGE) التابع للصندوق هو أداة استثمارية "في الميزانية العمومية" مصممة لتوزيع القروض والضمانات. ويستهدف هذا المرفق المؤسسات التجارية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة والمشاريع المستعدة لتحقيق نمو التي لم يتسن لها بعد الحصول على التمويل التجاري. وهو يوفر تمويلا حافزا للمساعدة في بناء تاريخ ائتماني وإنشاء سجل حافل بالإدارة المالية المسؤولة، مما يمهد الطريق للحصول على التمويل التجاري في المستقبل. ويقدم مرفق للمساعدة التقنية مصاحب لذلك – BRIDGER – خدمات استشارية شاملة قبل الاستثمار وبعده.

47 - وفي عام 2023، بلغت القيمة الإجمالية لأربع معاملات في إطار هذا المرفق 3,2 ملايين دولار، بما في ذلك ضمانان حشدا مبلغ 000 633 دولار في شكل تمويل مشترك خاص. وتمت الموافقة على أربعة ضمانات وقرض واحد بقيمة 18 مليون دولار لعام 2024. وتستهدف هذه المعاملات أوغندا وتونغا وزامبيا وزمبابوي وسيراليون، مع التركيز على تعميم الخدمات المالية والطاقة المتجددة والتمكين الاقتصادي للمرأة.

48 - وقدم الصندوق، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، ضمانا للحافظة قدره 000 200 دولار لإحدى مؤسسات التمويل البالغ الصغر في أوغندا، وهي مؤسسة UGAFODE. ويسرت هذه المبادرة إقراض اللاجئين بالعملة المحلية، ولا سيما النساء والشباب في مخيم ناكيفالي للاجئين. ويكمِّل الضمان بشكل استراتيجي المساعدة التقنية وتنمية القدرات لأصحاب الأعمال التجارية، وهو ما يمكن الفئات السكانية الضعيفة من تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات.

49 - وفي بابوا غينيا الجديدة، نفذ الصندوق، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشروع الأسواق والإنعاش الاقتصادي والشمول. كما سعى إلى تمكين الأعمال التجارية المملوكة للنساء في أربعة أسواق رئيسية من خلال تزويدها بإمكانية الحصول على التمويل من خلال مصرف التمويل البالغ الصغر للنساء (Women's Micro Bank Limited)، المعروف أيضا باسم بنك ماما (Mama Bank). وأنشأ الصندوق ضمانا للحافظة بقيمة 000 225 دولار، يوفر تغطية الخسائر الأولى بنسبة 25 في المائة. ومكنت طبيعة الضمان المستدانة بنك ماما من تقديم قروض يبلغ مجموعها 000 800 دولار عند استخدامها بالكامل. وفي حزيران/يونيه 2023، كانت أكثر من 850 بائعة قد تلقين قروضا، وأنشئ 000 7 حساب جديد، مما أدى بشكل واضح إلى تعزيز تعميم الخدمات المالية والتمكين الاقتصادي للمرأة.

50 - وقدم الصندوق 118 منحة جديدة بقيمة 13,5 مليون دولار في عام 2023، وهو ما يشكل انخفاضا عن عام 2022. وأسهمت هذه المنح في تعبئة التمويل المشترك وحفز مصادر التمويل غير المباشرة، مما أدى إلى تضخيم الأثر بما يتجاوز الاستثمار الأولي.

51 - وفي آسيا والمحيط الهادئ، أدار الصندوق أكثر من 60 منحة سارية بقيمة 14,5 مليون دولار لتوسيع نطاق حلول التمويل الرقمي للمجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات. وقد حشدت المنح مبلغا إضافيا قدره 5,4 ملايين دولار من التمويل المشترك. وفي منطقة المحيط الهادئ، أصدر الصندوق 11 منحة جديدة أدت إلى اجتذاب مبلغ إضافي قدره 1,19 مليون دولار من الاستثمارات المشتركة للشركاء. وعلى الصعيد العالمي، ساعدت 28 منحة جديدة على النهوض بالاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع.

52 - ولتعزيز التنمية المحلية وحلول التمويل، قدم الصندوق نحو 80 منحة بقيمة 8,6 ملايين دولار. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قدم الصندوق إلى جانب الحكومة والجهة المنظمة لسوق رأس المال الدعم إلى الهيئة المعنية بالمياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية في تانغا، من خلال منحة ومساعدة تقنية، وذلك من أجل إعداد سند أخضر للبنى التحتية للمياه. وسيموِّل هذا السند البالغة قيمته 23 مليون دولار إعادة تأهيل وتوسيع البنية التحتية للمياه النظيفة، واستهداف المجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات. وفي عام 2023، أكمل الصندوق هيكلة السندات وحصل على الموافقة على إصدارها وإدراجها في بورصة دار السلام.

53 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اعتمد مجلس وزراء الدول الأعضاء في منظمة تنمية حوض نهر غامبيا خطة رئيسية للتنمية المتكاملة لحوض النهر. وفي ظل إمكانية التأثير على أكثر من 6 ملايين شخص، تحدد الخطة مجموعة من مشاريع البنية التحتية التي تهدف إلى تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية المتعلقة بالمياه، بما في ذلك المياه النظيفة والطاقة والري لتعزيز الأمن الغذائي. وتمثل الخطة تتويجا لجهد واسع النطاق يدعمه الصندوق والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون من خلال مبادرة تمويل السلام الأزرق. ومن الآن فصاعدا، سيساعد الصندوق على تعبئة رأس المال الاستثماري لتمويل بعض المشاريع.

الصناديق المدارة من طرف ثالث وآليات التمويل

54 - صندوق بيلد (BUILD) هو أداة للتمويل المختلط جرى تصميمها وإطلاقها بالتعاون مع شركة الاستثمار المؤثر Bamboo Capital Partners، التي تدير الصندوق، وهو يستثمر في أعمال تجارية أكثر نضجا من مرفق بريدج. وتتراوح أحجام التذاكر من 000 250 دولار إلى 2,5 مليون دولار. وقد جمع هذا الصندوق أكثر من 70 مليون دولار؛ ويكمله مرفق المساعدة التقنية التابع لبرنامج بيلدر (BUILDER) الذي يديره صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وقد استثمر صندوق بيلد مبلغ 11 مليون دولار من خلال تسع صفقات، ومبلغا إضافيا قدره 14 مليون دولار في إطار بذل العناية الواجبة. وتعطي هذه الاستثمارات الأولوية لتعميم الخدمات المالية والأمن الغذائي والاقتصاد الأخضر، مع التركيز الشامل على النساء والشباب. وفي أوغندا، توفر مؤسسة WATU Credit الممولة من صندوق بيلد، وهي شركة للتكنولوجيا المالية توفر الدراجات النارية في إطار نموذج الإيجار التمليكي، فرصا اقتصادية للشباب على وجه الخصوص. وباعتبار صندوق بيلد صندوقا مفتوحا، فإنه مستعد للنمو المستمر والاستثمارات المؤثرة في السنوات القادمة.

55 - وقام الصندوق الدولي للاستثمار البلدي، الذي تديره مؤسسة ميريديام (MERIDIAM) والذي أنشئ بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بتقييم ست معاملات بلدية في عام 2023. وساهم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وشركاؤه في الحصول على خمسة من هذه المعاملات. ووافق صندوق الاستثمار على تقديم دفعة لثلاثة استثمارات في عام 2023، وهي حاليا في مرحلة الهيكلة. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع مدير صندوق الاستثمار لدفع مشروعين من هذه المشاريع إلى مرحلة الاستعداد للاستثمار؛ ويوجد هذان المشروعان في بلدية كانيفينغ في غامبيا، بقيمة مقترحة إجمالية تبلغ 16 مليون دولار. وبعد هذه المرحلة، سيجري صندوق الاستثمار عملية استعراض وموافقة مستقلة.

56 - ويهدف صندوق الاستثمار التابع للصندوق العالمي للشعاب المرجانية إلى بلوغ حجم 500 مليون دولار، وقد جمع مبلغ 135 مليون دولار حتى الآن. وساعدت شريحة الخسائر الأولى البالغ قدرها 125 مليون دولار المقدمة من الصندوق الأخضر للمناخ إلى شركة أسهم خاصة في تعبئة 10 ملايين دولار من الشرائح العليا من القطاع الخاص في عام 2023. وقام الصندوق باستثمارين، ويقوم حاليا ببذل العناية الواجبة فيما يخص استثمارين آخرين، ويتوخى إطلاقهما في عام 2024. وقُدِّم استثمار بقيمة 6 ملايين دولار لشركة Carbonwave، وهي شركة رائدة على الصعيد العالمي في تطوير مواد أحيائية متقدمة فائقة التجدد انطلاقا من الأعشاب البحرية ويمكن أن تحل محل المنتجات البترولية. وهي تعالج التلوث السام والمدمر للشعاب المرجانية في محيط وشواطئ المكسيك ومنطقة الشعاب المرجانية في أمريكا الوسطى.

آليات التمويل الأخرى

57 - تم إطلاق صندوق التمكين الاقتصادي للمرأة (WE! Fund) في عام 2019 واستهل تشغيله الصندوق السيادي للاستثمارات الاستراتيجية في السنغال بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وقد برز بوصفه آلية مالية رائدة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وفي عام 2023، تمثل أحد الإنجازات المهمة في إطلاق المرحلة الثانية من عمل الصندوق، التي تم تأمينها من خلال رأس مال قدره 16 مليون دولار مقدم من بنك التنمية الأفريقي.

58 - ويقدم مرفق دعم التنشيط والتحول الزراعيَّيْن (START) التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تمويلا بشروط ميسرة لمؤسسات تجهيز المنتجات الزراعية في أوغندا. وفي عام 2023، صرف المرفق، بالشراكة مع مصرف التنمية الأوغندي، مبلغ 000 780 دولار في شكل تمويل بشروط ميسرة لفائدة 10 أعمال تجارية. ومن المتوقع أن تحفز المرحلة الثانية للمرفق، التي يمولها الاتحاد الأوروبي، منح قروض إضافية تزيد قيمتها على 30 مليون دولار. ومن المتوقع أن يستفيد منها أكثر من 300 من الأعمال التجارية الزراعية وأن تدعم بشكل غير مباشر 000 250 من صغار المزارعين.

الشراكات الاستراتيجية للأمم المتحدة الرامية إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة

59 - إن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ملتزم بتوسيع نطاق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وتوفير خبرته وأدواته الفريدة لخدمة كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وفي عام 2023، اضطلع الصندوق بـ 69 مبادرة مشتركة مع مختلف شركاء الأمم المتحدة. وتلقى الصندوق دعما ماليا كبيرا، حيث

حصل على 26,2 مليون دولار من صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي وغيرها من الكيانات، مما يدل على القيمة التي يضفيها على المشاريع الإنمائية التعاونية.

60 - ومنذ أواخر عام 2020، قامت المبادرة الاستشارية للاستثمار التي تمولها حكومة هولندا بإيفاد خمسة مستشارين في مجال الاستثمار للتعاون عن كثب مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية في 15 بلدا أفريقيا. ويقدم المستشارون الدعم الاستراتيجي لجهود تمويل أهداف التنمية المستدامة على مستوى المعاملات والسياسات. وقد عززت هذه المبادرة التعاون مع 17 كيانا من كيانات الأمم المتحدة ويسرت إنجاز 31 تدخلا تمويليا، ويجري حاليا تنفيذ 57 تدخلا إضافيا. وتشمل التدخلات تحديد الدعم التمويلي ضمن أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وإعداد ورقات سياسات الاستثمار، وإنشاء آليات تمويل مبتكرة لتعبئة رأس المال من أجل تحقيق الأهداف العالمية، ولا سيما من القطاع الخاص. وقد أدر مبلغ أولي قدره 5 ملايين دولار قدمته حكومة هولندا تمويلا إضافيا للصندوق بمقدار 14 مليون دولار، ويجري الإعداد لتمويل إضافي قدره 28 مليون دولار.

61 - ومن الأمثلة على العمل في إطار هذه المبادرة مرفق بريدج للتمويل التابع لبرنامج الأغذية العالمي الذي أنشئ مؤخرا في رواندا لأغراض الأعمال التجارية الزراعية؛ وآليةٌ للضمان في رواندا للتمكين من تمويل المراكز الصحية الريفية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ واستثمار محفز في صندوق جديد للطاقة المتجددة في زيمبابوي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك بدعم من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة؛ وآلية ضمان لفائدة صغار المزارعين في كينيا وزامبيا لدعم الابتعاد عن زراعة التبغ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي.

62 - وواصل الصندوق توسيع نطاق شراكاته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي مدغشقر، يعزز التعاون الثلاثي مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بدعم من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، حلول الطاقة النظيفة بقيادة القطاع الخاص للحفاظ على بؤر التنوع البيولوجي البالغة الأهمية. وتوفر هذه المبادرة رأس المال بشروط ميسَّرة للشركات المتوسطة الحجم من خلال مرفق لإزالة المخاطر وتقدم المساعدة التقنية والمنح للشركات الناشئة الأصغر في مجال الطاقة عبر حاضنة للأعمال التجارية. وقد نجح البرنامج في تحديد وتمويل عدة مجموعات من الشركات.

63 - وفي أفغانستان، تعاون صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل رقمنة تحويلات نقدية لأغراض العمل الإنساني تزيد قيمتها على مليون دولار بنجاح، وهو ما عاد بالنفع على أكثر من 000 15 شخص في المرحلة التجريبية. وقد حقق هذا النهج المبتكر فوائد كبيرة، بما في ذلك خفض التكاليف، وزيادة الكفاءة، وتعزيز الفعالية التشغيلية، وتعزيز الثقة في المدفوعات الرقمية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تضافرت جهود البرنامج الإنمائي والصندوق لإطلاق العنان للطاقات الكامنة للمبتكرين ورواد الأعمال المحليين. ويمكِّن هذا الجهد التعاوني التنزانيين من إنشاء مشاريع مؤثرة تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

64 - ومنذ عام 2008، تعاون الصندوق وموئل الأمم المتحدة من خلال البرنامج المشترك المعني بالحكم المحلي في الصومال. وتوفر هذه الشراكة المساعدة التقنية والمالية للحكومات المحلية لصياغة

سياسات فعالة لتحقيق اللامركزية المالية وتحسين تعبئة الإيرادات وإدارتها، مما يؤدي إلى نمو كبير في الإيرادات من المصادر الخاصة، وتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز شرعية الدولة، وتوطيد السلام والاستقرار.

65 - ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وموئل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي في مجال تعزيز الإيرادات مع أكثر من 100 حكومة دون وطنية في أربعة من بلدان شرق أفريقيا. وتشير النتائج الأولية إلى زيادة بنسبة تتراوح بين 30 و 50 في المائة في الإيرادات من المصادر الخاصة المحلية، تحققت من خلال معالجة أوجه القصور في إدارة الضرائب.

باء - تحليل الفعالية المؤسسية

66 - تلقى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مبلغ 132,3 مليون دولار من حيث إجمالي المساهمات في الموارد في عام 2023، وهو ما يشكل انخفاضا قدره 38,2 مليون دولار عن عام 2022. وقد انعكس هذا الاتجاه النزولي في الموارد العادية، التي انخفضت إلى مستوى متدن تاريخيا بلغ 10,2 ملايين دولار، بما في ذلك مبلغ 3,2 ملايين دولار الذي قدَّمه البرنامج الإنمائي[5]. وتقل حصة الموارد العادية، البالغة 7,7 في المائة، إلى حد كبير عن الهدف المتمثل في نسبة 30 في المائة المنصوص عليه في اتفاق التمويل الذي وضعه الأمين العام، والهدف المتمثل في نسبة 25 مليون دولار المحدد في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025. ويؤثر هذا الانخفاض المقلق في الموارد العادية على قدرة الصندوق على الإشراف على حافظة برامجه المتنوعة وإدارتها بفعالية؛ وتعيين واستبقاء الموظفين الأساسيين في الوظائف الأساسية مثل مراجعة الحسابات والتقييم والإدارة القائمة على النتائج؛ والحفاظ على وجود قوي في جميع أقل البلدان نموا البالغ عددها 45 بلدا؛ ودفع عجلة الابتكار؛ وتجريب حلول التمويل البالغة الأهمية لمواجهة تحديات التنمية الملحة. وعلاوة على ذلك، انخفض عدد الشركاء في الموارد العادية إلى 7 شركاء، وهو ما يمثل تراجعا عن 9 شركاء في عام 2022 و 11 شريكا في عام 2021. ويعكف الصندوق على إقامة شراكات جديدة ووضع استراتيجيات للاتصالات لتعزيز موقعه وللتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. كما أنه يستكشف سبلا للتخفيف من وطأة انخفاض الموارد العادية والتحقيق في التنقيحات المحتملة لنموذج أعماله. وانخفضت الإيرادات من الموارد الأخرى لتصل إلى 122,1 مليون دولار، على أن نسبة 72,9 في المائة (حوالي 89 مليون دولار) تأتي من الشركاء الحكوميين. وتمثل أكبر خمسة مساهمين عموما، من حيث ترتيب المساهمات، في الاتحاد الأوروبي، ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، وحكومات السويد والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.

(5) تعكس جميع أرقام الإيرادات والنفقات لعام 2023 الوضع حتى 26 شباط/فبراير 2024. وهي قابلة للتعديل إلى حين نشر البيانات المالية المراجعة.

الشكل 1

إيرادات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ونفقاته للفترة 2017-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

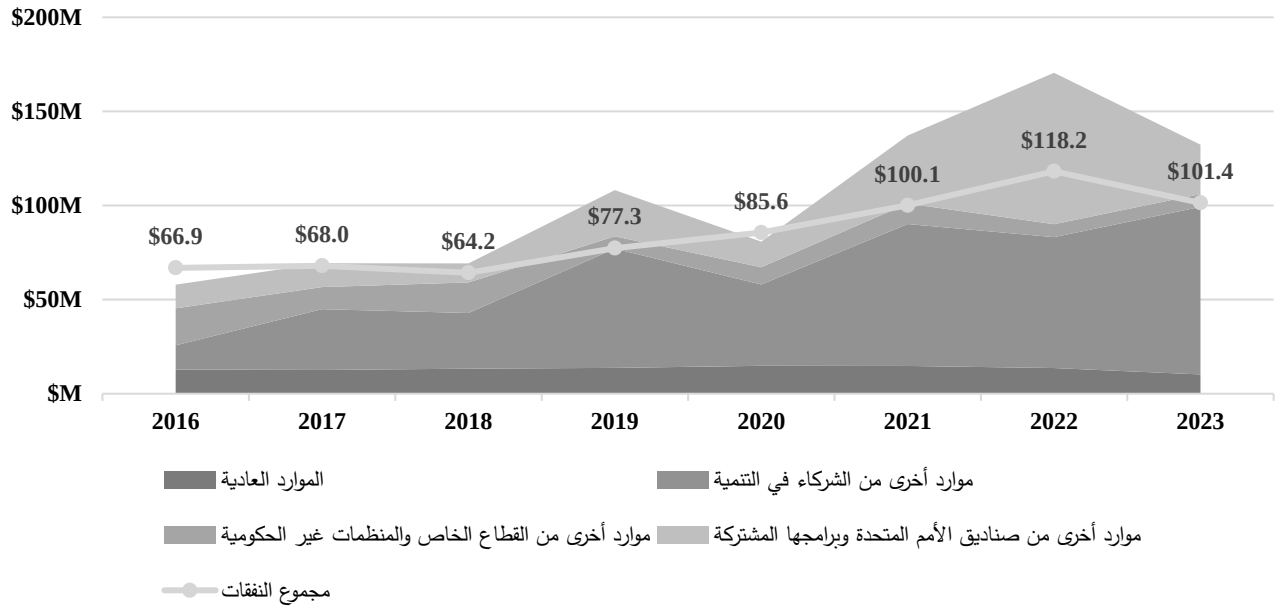

67 - وبلغ إجمالي النفقات 101,4 مليون دولار في عام 2023، بما يتفق مع الاتجاه التصاعدي للإنفاق فوق 100 مليون دولار للسنة الثالثة على التوالي.

68 - ومن الناحية الجغرافية، لا يزال الصندوق ملتزما بولايته الأساسية، حيث يدعم 41 بلدا من أقل البلدان نموا بينما يساعد أيضا في إيجاد حلول تمويلية مستدامة في بلدان مختارة من فئات أخرى. وعزز الصندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق تعزيز نقل المعارف والتعلم من الأقران فيما بين الحكومات والشركاء. فعلى سبيل المثال، يوفر مجلس إدارة التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ منبرا لوزراء أقل البلدان نموا والشركاء الآخرين للتعاون من أجل دفع المزيد من تمويل إجراءات التكيف مع المناخ إلى المستوى المحلي. وفي عام 2023، وقع 25 وزيرا إعلانا وزاريا يدعو إلى إتاحة فرص الحصول على التمويل المناخي بشكل "مبسط" و "متسق" وإنشاء "طريقة تمويل موحدة" للتسهيل الائتماني من أجل دعم البلدان المشاركة فيه.

69 - وساعدت أنشطة الدعوة والاتصالات التي يضطلع بها الصندوق في مجال السياسات على جعل المنظمة شريكا فريدا مفضلا في هيكل تمويل التنمية من خلال المشاركة الاستباقية في مناسبات مثل مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.

70 - وللسنة الحادية عشرة على التوالي، في عام 2022، أبدى الصندوق رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن بياناته المالية، أكد فيه الالتزام القوي بتحسين الإدارة المالية والشفافية والمساءلة.

71 - وفي عام 2023، استوفى الصندوق الشروط المطلوبة فيما يخص 15 مؤشرا من أصل 17 مؤشرا للأداء في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتُظهر

أرقام الإنفاق الأولية إنفاق 9 ملايين دولار (9,4 في المائة) على البرامج المخصصة في المقام الأول للمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة (الجيل الثالث) (المؤشر الجنساني 3) و 54,7 مليون دولار (57,3 في المائة) على البرامج ذات التأثير الكبير على المساواة بين الجنسين (المؤشر الجنساني 2). وشكل المؤشر الجنساني 2 و المؤشر الجنساني 3 معا نسبة 66,8 في المائة من مجموع النفقات. وكما حدث في السنوات السابقة، أدرجت جميع البرامج الجديدة مؤشرا جنسانيا في مرحلة التقييم، وتلا ذلك رصد مكرس للمساهمات في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

72 - وفي عام 2023، وضع الصندوق استراتيجية وخطة عمل جديدتين للمساواة بين الجنسين بما يتماشى مع إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025 لتحقيق أولويات المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. وستساعد الخطة المنظمة على تعزيز هيكلها الجنساني، وتعزيز التكافؤ بين الجنسين، وتعميق مدى مراعاة البرامج والعمليات للاعتبارات الجنسانية.

73 - واتخذ الصندوق إجراءات للاستجابة للتوصيات المنبثقة عن مراجعة للأداء أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن بيئات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وهو يتوقع استكمال تنفيذ جميع توصيات مراجعي الحسابات في عام 2024.

جيم - التزام قوي بالتقييم والتعلم

74 - في عام 2023، حافظ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على التزامه بإجراء تقييمات مستقلة، حيث أنفق 0,79 في المائة من مجموع النفقات على التقييمات، وذلك في سبيل تحقيق النسبة المستهدفة البالغة 1 في المائة المحددة في سياسة التقييم التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأجرت وحدة التقييم التابعة للصندوق ثلاثة تقييمات في عام 2023. ويرد أدناه موجز للنتائج والدروس والتوصيات المستخلصة من اثنين من هذه التقييمات.

75 - وأكد التقييم النهائي للتسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ الذي تبلغ تكلفته 60 مليون دولار أهمية واتساق التدخل في مجال تغير المناخ على الصعيد العالمي وأولويات اللامركزية. وخلص التقييم إلى أن التسهيل الائتماني هو عبارة عن آلية جيدة التصميم لنقل التخطيط والتمويل فيما يخص الاستثمارات المناخية التكيفية إلى مستوى الحكومات المحلية، وتوجيهها من خلال نظم التحويل المالي الوطنية. ودعم التسهيل الائتماني السلطات المحلية في عرض نماذج التكيف بقيادة محلية وأصبح منصة مفيدة للدعوة على المستويين العالمي والوطني للحصول على تمويل إجراءات التكيف مع المناخ. وأشار التقييم إلى أن التسهيل الائتماني كان له تأثير ملحوظ على حياة المستفيدين وسبل عيشهم، حيث وفر الإغاثة الفورية للمجتمعات المحلية. ومع ذلك، لم تكن القدرة على الصمود في الأجل الطويل واضحة دائما.

76 - وقدم تقييم الاستراتيجية القطرية للاقتصاد الرقمي الشامل في بوركينا فاسو، المصممة لتعزيز تعميم الخدمات المالية من خلال الحصول على الخدمات الرقمية، لمحة عامة عن مجموعة من أدوات الصندوق. وتبين أن الخدمات الرقمية تمثل وسيلة فعالة للتصدي لكل من الصعوبات التي تواجه الحصول على الخدمات المالية، ولا سيما في المناطق الريفية، وللحالة الأمنية في البلد. ولاحظ التقييم أن الاستراتيجية عززت عرضا واسعا للأدوات المالية للصندوق، مع كفالة مهام الإعداد والرصد اللازمة لإنشاء حافظة للاستثمارات. ووجد التقييم أن البعد السوقي للاستراتيجية جعل من الممكن اختبار وتفعيل الابتكارات في الخدمات الرقمية وأسواق الطاقة المتجددة من خلال تعزيز الجهات الفاعلة الحالية في السوق. وقد ساعد ذلك

على زيادة اعتماد الخدمات المالية الرقمية التي لا تعتمد على الإعانات المالية. غير أن زيادة تعزيز السوق سيتطلب تسهيل ظهور شركات جديدة من خلال حاضنات الأعمال التجارية.

77 - وواصل الصندوق إعطاء الأولوية للابتكار وتحسين النوعية في تقييماته، فقد صنّف مكتب التقييم المستقل جميع التقييمات المنجزة على أنها "مُرضية" أو "مرضية جدا". ويساهم الصندوق بنشاط في عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ولا يزال منفتحا على إقامة شراكات مع مكاتب الأمم المتحدة المعنية بالتقييم، والدول الأعضاء، وسائر أصحاب المصلحة في الجهود المشتركة المبذولة في إطار النظام الدولي للتقييم.

ثالثا - استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025: ملاحظات رئيسية

78 - تنتج الملاحظات التي أبديت في منتصف المدة بخصوص الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 عن مزيج من الاستعراضات الداخلية والتقييمات الذاتية والتحليلات الخارجية وعمليات مراجعة الحسابات. وقد كلف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فريقا مستقلا بتقييم وتحديد نوع المؤسسة التي ينبغي أن يتحول إليها في سعيه إلى تحقيق إمكانات ولايته في مجال المشاريع الإنتاجية وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وسيكون هذا التقرير المستقل متاحا في عام 2024 كتكملة للملاحظات الواردة أدناه.

اتباع نهج استثماري متغير في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

79 - لقد نفذ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، الذي أنشئ كصندوق لتوفير رأس المال لأقل البلدان نموا، هذه الولاية في ظل الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025. وقد دعم تعبئة تمويل إضافي من القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومرفق بريدج هو الأداة الرئيسية لمنح القروض والضمانات، وللاستفادة من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية الشحيحة من خلال الأدوات المالية المتجددة التي تسمح بإعادة استخدام الموارد لزيادة الآثار الإنمائية إلى أقصى حد.

80 - ومن خلال الحد من مخاطر المشاريع التي لا يمكنها الحصول على التمويل التجاري، يسد المرفق فجوة التمويل ويكمل المؤسسات المالية الأخرى. ومنذ عام 2017، أجرى المرفق 42 معاملة بقيمة 18,1 مليون دولار في 11 بلدا من أقل البلدان نموا. وقد جمعت الشركات مجتمعة مبلغا إضافيا قدره 21,6 مليون دولار في شكل تمويل حفاز بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، مما يسلط الضوء على الأثر المضاعِف للمرفق. وقد اكتسبت نوافذ المرفق المخصصة زخما كبيرا، لا سيما من خلال الشراكات القائمة مع كيانات تابعة للأمم المتحدة، في ظل إدارة مبلغ يناهز 50 مليون دولار. وقد ثبت أن تأمين الهدف المتمثل في الحصول على مساهمات غير مخصصة بقيمة 50 مليون دولار يطرح تحديات أكبر وقد يتطلب مزيدا من التوضيح لأثر المرفق وإمكانية استنساخه على نطاق أوسع.

81 - ولتوسيع نطاق توزيع رأس المال الحفاز وتسريع وتيرته بغية تحقيق أثر أكبر، يقوم الصندوق بوضع استراتيجية استثمارية في عام 2024. وسيحدد ذلك كذلك كيفية استخدام الصندوق لأدواته التمويلية لتعزيز المساهمات في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، بما في ذلك الاستفادة من المزيد من التمويل الخاص. وستبحث الاستراتيجية سبل تحقيق توازن أفضل بين التمويل المباشر للمؤسسات التجارية أو المشاريع واستخدام الوسطاء الماليين، في سياق تحقيق هدف إنمائي شامل. وسيكون من الأهمية بمكان توسيع نطاق

مزيج اســـتراتيجي من الأدوات المالية (المنح والقروض و/أو الضـــمانات) إلى جانب الرصـــد الدقيق للأثر والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

82 - ويخطط الصـندوق لتحسـين هيكله وعملياته إلى المسـتوى الأمثل، بما في ذلك عن طريق وضـع سياسات أكثر ملاءمة للاستثمار لتيسير تقييم المعاملات والموافقة عليها على نحو أسرع. وقد ينطوي ترسيخ دوره كمقدم لرأس المال أيضا على مواصلة محاكاة الممارسات الناجحة لمؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، مثل تعزيز القدرات على إنشـاء مبادرات عالية الأثر لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، وهيكلة الاسـتثمارات وتمويلها، وإدارة المخاطر والرصد.

أدوات التمويل المختلط من طرف ثالث

83 - اسـتجابة للطلب المتزايد على التمويل الحفاز والمختلط لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، أنشـأ صـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية أدوات تمويل مختلطة مدارة خارجيا في السـنوات الأخيرة. وقد حشـــدت هذه الأدوات أكثر من 350 مليون دولار في شـــكل تمويل الخســـائر الأولى والتمويل الثانوي بشروط ميسرة من الجهات المانحة عبر ثلاثة صناديق. وقد ثبت أن تعبئة رأس المال الخاص يطرح تحديات أكبر.

84 - ويمكن أن تعزى المشـــاركة المحدودة للقطاع الخاص إلى عدة عوامل. فقد أدى عدم الاســـتقرار الجيوسـياسـي وعدم اسـتقرار الاقتصـاد الكلي بمسـتثمري القطاع الخاص إلى المطالبة بعائدات مالية أعلى للاستثمارات في أقل البلدان نموا، مما دفع مديري الصناديق الخاصة إلى إعادة تقييم أطروحاتهم الاستثمارية الأولية وتوقعاتهم المتعلقة بالمخاطر والعائدات. وبالإضـافة إلى ذلك، كثيرا ما يسـلط أصـحاب المصـلحة الضـوء على محدودية فئة مشـاريع التنمية المسـتدامة الجاهزة للاسـتثمار في أقل البلدان نموا باعتبارها رادعا لمشـاركة المسـتثمرين من القطاع الخاص. ويشـكل عدم كفاية الاسـتثمار المسـبق في تطوير مجموعة من المشـاريع عاملا مقيدا. وإدراكا لهذا التحدي، التزم الصـندوق بالتعجيل بوضـع مشـاريع قابلة للاسـتثمار في الإطار الاسـتراتيجي، بما في ذلك عن طريق تعزيز مهام الإعداد والشـراكات الاسـتراتيجية. وسـتؤدي إقامة شراكة قوية مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دورا حاسما في النجاح.

85 - ومن خلال تقييم خبراته، بمقدور الصـندوق أن يضـطلع بدور استراتيجي أكبر لدى الدول الأعضـاء والقطاع الخاص باعتباره جهة محايدة تقوم بتجميع وتقديم التمويل المختلط بشـروط ميسـرة. وقد ينطوي ذلك على تعاون أوثق مع مؤسسات التمويل الإنمائي في سعيها إلى تعبئة رأس المال الخاص. ويمكن للصـندوق أن يقدم نهجا موحدا للتمويل المختلط يتيح قابلية أكبر للتوسع والاستنساخ وكفاءة أكبر في اجتذاب الاستثمار الخاص. ويمكن أن يكون استكشاف مثل هذا الدور التنظيمي ذا أهمية خاصة في خضم الأعمال التحضيرية للمؤتمر المقبل المعني بتمويل التنمية في عام 2025.

86 - وقد قطع الصـندوق أشواطا في دعم آليات التمويل على المستوى القطري المصـممة لإتاحة التمويل الخاص المحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسـة ضـمان الائتمان الكمبودية ودعمها لمصـارف التنمية الوطنية وصـناديق الثروة السـيادية لتوفير التمويل الحاسـم للمبادرات المحلية. وهذه التجارب، التي تساعد على تعزيز المؤسسات المحلية وإطلاق العنان لتنمية القطاع المالي على نطاق أوسع، تحمل في طياتها دروسا قيمة لمواصلة عملية استنساخها.

محفز للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة باعتباره الذراع التمويلي للأمم المتحدة

87 - يشدد الإطار الاستراتيجي على قوة التعاون، مشيرا إلى أن ما يعتزمه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو "السعي إلى إقامة شراكات مواضيعية استراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى" لإحداث أثر تحويلي. وتتماشى هذه الرؤية تماما مع الاعتراف المتزايد في أوساط كيانات الأمم المتحدة بأن الصندوق يتمتع بقدرات فريدة بوصفه ذراع الأمم المتحدة لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي سياق تيسير الجهود الرامية إلى تعبئة استثمارات القطاع الخاص وتحفيزها.

88 - ويخطط الصندوق لاعتماد نهج أكثر انتظاما واستباقا لوضع قدراته في موقع استراتيجي لدى شركاء الأمم المتحدة. وقد يشمل ذلك في مرحلة مبكرة المشاركة في تصميم المشاريع والحلول، والتعاون في تعبئة الموارد، وإنشاء نوافذ مخصصة في إطار مرفق بريدج لكي يتسنى للكيانات الاستفادة من قروض الصندوق وضماناته.

89 - وتجسد تجربة المبادرة الاستشارية في مجال الاستثمار الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن يؤديه الصندوق في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في التعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية لتحديد حلول تمويلية مبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولزيادة تكامل عروضه، سيواصل الصندوق تعزيز مشاركته في عمليات إطار التعاون، بما يكفل أن تصبح خبرته التمويلية جزءا لا يتجزأ من العرض الأوسع نطاقا الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان.

90 - وتتجاوز القيمة التي يقدمها الصندوق للأمم المتحدة جانب التمويل، لتشمل خبرة تقنية محددة في مجالات مثل التمويل الرقمي ودون الوطني. وأدى التعاون مع مختلف شركاء الأمم المتحدة إلى عمليات نشر ناجحة لحلول التمويل الرقمي لدفع استثمارات المراحل الأخيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، فإن دور الصندوق كمركز مالي دون وطني قد عزز شراكات متكاملة للغاية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. ولتحقيق المزيد من الإضافية، يمكن للصندوق أن يواصل صقل عرضه بالتركيز على خبرات مواضيعية وتمويلية محددة في الحالات التي يفتقر فيها الشركاء الآخرون إلى وجود فعلي. وبتحسين الاستفادة من أدواته وخبراته التمويلية وتعزيز جهوده في مجال الشراكة، يكون الصندوق في وضع جيد للنهوض بالجهود الجماعية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

تطوير الأسواق والنظم لتحفيز الاقتصادات الرقمية الشاملة والتمويل المحلي

91 - يكمل الدعم التقني الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من أجل تطوير الأسواق والنظم المالية نهجه الاستثماري ويسهم في حفز رأس المال الخاص والعام. ويساعد تعاونه مع واضعي السياسات والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص لدفع عجلة تنمية الاقتصادات الرقمية الشاملة وحلول التمويل الرقمي على إتاحة رأس المال لأقل البلدان نموا وداخلها ويتيح الحصول على التمويل "للمراحل الأخيرة". فعلى سبيل المثال، ساهم دعم التحويلات الرقمية في معاملات تزيد قيمتها على 1,3 بليون دولار وساعد على إتاحة الحصول على الخدمات المالية الأساسية الأخرى للمهاجرين وأسرهم. وقد عادت المساعدة المقدمة للابتكارات المالية الرقمية بالنفع مباشرة على مئات الآلاف من الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وحولت سبل حصولها على رأس المال. ويمكن أن يشمل توسيع نطاق هذه الجهود زيادة التركيز على تعبئة الاستثمارات الخاصة لدفع عجلة الاقتصادات الرقمية في أقل البلدان نموا.

92 - ولتحسين قياس أثر تعميم الخدمات المالية، كان الصندوق في طليعة جهود النهوض بمفهوم السلامة المالية، الذي يراد به قدرة الناس على تلبية الاحتياجات اليومية والتغلب على الصدمات والتخطيط للمستقبل. ويمكن للصندوق أن يضطلع بدور قيادي أكبر في هذا المضمار الجديد.

93 - وتعزز المساعدة التقنية والدعم الذي يقدمه الصندوق في مجال السياسات، بالاقتران مع توفير رأس المال الحفاز، نظم التمويل دون الوطنية الأوسع نطاقا، مما يؤدي إلى اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال العامة والخاصة للاستثمارات البلدية. ولما كان هذا مجالا فريدا من مجالات التركيز في الأمم المتحدة وفي نظام تمويل التنمية الأوسع نطاقا، فإن الصندوق في وضع جيد يمكنه من زيادة توسيع نطاق دعمه.

94 - ويشكل تمويل الطبيعة والمناخ والطاقة مجالات ناشئة ذات أولوية، حيث يخطط الصندوق لزيادة تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وشركائها لتوفير حلول تمويلية. ويقطع فريق جديد يعنى بالأصول الطبيعية أشواطا في تحديد مبادرات جديدة وتعبئة الموارد، وهو ما يدل على كيفية قيام الصندوق بسد ثغرة في توفير حلول مالية مبتكرة ومختلطة لدفع النهج المجدية ماليا إزاء حفظ الطبيعة. ويواصل الصندوق تنمية حافظة استثماراته في مجال الطاقة مع زيادة التركيز على حلول الطهي النظيف، إلى جانب شركاء الأمم المتحدة الآخرين، في العديد من الأسواق الكبيرة. وينبغي مواصلة الدفع إلى وضع الصندوق في موقع أكثر استراتيجية بوصفه الذراع الاستثماري لمبادرات الطاقة التي تدعمها الأمم المتحدة.

الاستدامة المالية

95 - في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2023، توقعت سيناريوهات الموارد المثالية والطموحة تقديرات سنوية للموارد تبلغ 200 مليون دولار في عام 2022 و 250 مليون دولار في عام 2023. وبلغت الإيرادات الفعلية 170,5 مليون دولار و 132,3 مليون دولار، على التوالي. وفي حين أن الإيرادات المتأتية من الموارد غير الأساسية لا تزال ثابتة نسبيا، فقد انخفضت الموارد العادية، مما أعاق القدرات في مجال الرقابة وإدارة الأثر، وحد من القدرة على ابتكار واختبار حلول جديدة، وعلى أن يكون لها وجود ذي مغزى في جميع أقل البلدان نموا. ولذلك يلزم اتباع نهج جديد لتغطية تكاليف المهام التنظيمية الأساسية. وقد أدى ذلك إلى وضع أول ميزانية متكاملة، تعكس جميع الموارد والاحتياطيات المتاحة. وتتمثل الخطة في تقديم الميزانية المتكاملة إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمجلس التنفيذي.

96 - وفي عام 2023، قدمت عمليات مراجعة شاملة للحسابات أجراها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات توصيات لمساعدة الصندوق على مواصلة أداء مهمته ككيان تمويلي تحفيزي وتحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي. واستجابة لهذه التوصيات، يجري اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية لوضع الأساس لمنظمة أكثر كفاءة وفعالية وتأثيرا، بما في ذلك ما يلي.

97 - وللإشراف على توزيع رأس المال، تم تفعيل لجنة جديدة تعنى بأثر الاستثمار والإنفاق باعتبارها آلية واحدة على نطاق المنظمة لتبسيط وتعزيز فعالية عملية تقييم المعاملات والموافقة عليها. وهي تدعم زيادة الاتساق في تقييم الأثر المتوقع والاستدامة المالية والامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق بوضع بيان للمخاطر. ومن المتوقع أن تحقق هذه الجهود مزيدا من الوضوح والكفاءة في التعجيل بتوزيع التمويل وإدارة المخاطر. ولتعزيز الرقابة والمساءلة، بما في ذلك فيما يخص المنح والاستثمارات، فإن الصندوق بصدد الانتهاء من تعيين كبير موظفي المخاطر.

98 - واستجابة لتوصية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بأن يقوم الصندوق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستعراض ترتيبات العمل والتعاون الإداري وتحديدها بوضوح، وقعت المنظمتان اتفاقا جديدا بشأن الترتيبات الإدارية. ويوضح الاتفاق الأدوار والمسؤوليات فضلا عن ترتيبات الخدمات بين المنظمتين.

الأداء والكفاءة

99 - أوصى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بأن يجري الصندوق، بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي، استعراضا تنظيميا، بما في ذلك تقييم هيكل تكاليفه، وذلك لتعزيز أداء المنظمة. ويستجيب الصندوق لهذه التوصية من خلال الجهود الرامية إلى تحقيق المواءمة المثلى لهيكله مع ولايته وأهدافه الاستراتيجية ومهامه الأساسية.

الإدارة القائمة على النتائج

100 - لا تزال قدرات الإدارة القائمة على النتائج محدودة، ولا سيما على الصعيد العالمي. وفي هذا تحدٍ لعملية صنع القرار الاستراتيجي وضمان الأداء والمساءلة وتوليد المعارف من أجل تكييف التدخلات وتحسينها. كما أنه يعوق أنشطة الدعوة وإقامة الشراكات. وسيعطي النصف الثاني من الإطار الاستراتيجي الأولوية لتعزيز ملاك الموظفين في المؤسسة وإنشاء شبكة من خبراء الإدارة القائمة على النتائج. ولتحسين جودة الإبلاغ في ضوء المؤشرات المؤسسية، تنص المتطلبات الجديدة على أنه يجب على المشاريع تتبع المؤشرات المؤسسية ذات الصلة من خلال وحدة جديدة لنتائج المشاريع في نظام كوانتوم (Quantum) للتخطيط المركزي للموارد، مما يعزز دقة الإبلاغ والتتبع والشفافية.

الأداء العام

101 - يسير الأداء العام في ضوء الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 في الغالب على الطريق الصحيح. وللسنة الثالثة على التوالي، تجاوزت النفقات 100 مليون دولار، مما يدل على مرونة والتزام موظفي الصندوق. وفي حين بلغ الصندوق معظم مراحل الأداء في عام 2022، فإن الإنجازات في بعض المجالات لم تحقق في عام 2023. ولم تتحقق بالكامل الأهداف المتعلقة بتوزيع المنح والقروض والضمانات ولتطوير مشاريع جاهزة للاستثمار. وأدى ذلك بدوره إلى انخفاض عدد حلول التمويل ومشاريع البنية التحتية، وانخفاض عدد الأشخاص والمشاريع الصغيرة الذين يستفيدون من هذه التدخلات، وإلى تخفيضات في رأس المال الذي تم تعبئته وتحفيزه. ولا يزال الصندوق ملتزما بالوفاء بأولويات إطاره الاستراتيجي. وتعد الإصلاحات الجارية استثمارات حاسمة لاستعادة الزخم وتسريع وتيرة التقدم في المستقبل.

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وخطة تمويل التنمية في المستقبل

102 - تهدف الإصلاحات الجارية وتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات في الصندوق إلى توطيد الأسس التي يعتمد عليها من أجل زيادة الكفاءة وتحسين الأداء مقارنة بالأولويات الاستراتيجية.

103 - وباغتنام فرصة العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية للفترة 2024-2025، سيعزز الصندوق تعاونه مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد سبل مواصلة تلبية الاحتياجات التمويلية في أقل البلدان نموا. وستدرس هذه العملية سبل تعزيز دوره باعتباره الجهة القائمة على تقديم وتجميع التمويل التحفيزي والمختلط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الأوثق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال تمويل التنمية.